احتجاجات سياسية وشعبية تسبق التنفيذ والحراك المدني يقطع مداخل بيروت اليوم

الحكومة أقرّت خطة النفايات: استحداث مطامر ومراكز معالجة مع حوافز للبلديات

انتهت أزمة النفايات حكومياً بإقرار خطة إنشاء مطامر صحية ومعامل فرز وحوافز للبلديات المعنيّة، لكن الأزمة ظلّت مفتوحة على مصراعيها سياسياً وشعبياً في ظل رفض فاعليات سياسية خيار المطامر فيما سُجّلت احتجاجات شعبية على الخطة.

مجلس الوزراء

وكان مجلس الوزراء وافق في جلسة استثنائية عقدها أول من أمس واستمرت نحو ثمان ساعات، على الخطة التي أقرّتها اللجنة الوزارية المكلفة إدارة ملف النفايات الصلبة يوم الجمعة الماضي، حول أماكن المطامر التي ستُنقل إليها النفايات.

وتمّ في الجلسة البحث في سُبُل إيجاد التمويل المالي لدفع الحوافز التي تقرّر إعطاءها للبلديات التي ستُقام المطامر في نطاقها، وهي بقيمة ثمانية ملايين دولار لهذه السنة. وتقرّر في هذا المجال إعداد قوانين برامج لتمويل مشاريع تنموية في البلدات المعنيّة، على أن تتمّ المباشرة في رفع النفايات اعتباراً من اليوم، وقد تستغرق العملية أشهراً عدّة.

القرارات الرسمية

وبعد الجلسة تلا وزير الإعلام رمزي جريج القرارت الرسمية الآتية: افتتح رئيس الحكومة الجلسة بتجديد الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية، آملاً أن ينجح مجلس النوّاب في اجتماعه المُقبل في تحقيق هذا الإنجاز. ثمّ انتقل إلى مَلف النفايات عارضاً ما مرّ به من مراحل على مدى الشهور الماضية، مشيراً في شكل خاص، إلى ما رافق المساعي الحكومية للمعالجة من تجاذبات سياسية واعتراضات على كل أنواع المعالجات، بُنيت غالباً على معلومات مغلوطة.

وأعرب الرئيس عن أمله بأن يكون الجميع قد أدرك خطورة الوضع، مؤكداً أنّ ملف النفايات بات اليوم الهاجس والقضية الأساسية في البلاد، وأنّه مهما بذلت لحلّه من ترتيبات إجرائية ومالية، فإنّه يبقى أهون من الأثمان الكبرى لبقاء الوضع على ما هو عليه.

وعرض الرئيس التصوّر الذي توصّلت إليه اللجنة الوزارية المكلّفة ملف النفايات في برج حمود والجديدة، ومطمر ثان مع معمل لمعالجة النفايات في منطقة «كوستا برافا» في خلدة، وإعادة فتح مطمر الناعمة لاستيعاب عشرات آلاف الأطنان المتراكمة حالياً.

وقال إنّ الحل هو حلّ مرحلي لمدّة أربع سنوات، يتمّ خلالها وضع وتطبيق خطة للحل المُستدام.

وشدّد الرئيس في ختام عرضه على ضرورة الخروج بحل يطمئن اللبنانيين «إذا أردنا استمرار الحكومة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية».

وجرت مناقشة مستفيضة للموضوع دامت أكثر من سبع ساعات، وفي نتيجة هذه المناقشة قرّر المجلس بالإجماع حلاً لأزمة النفايات كما يلي:

– أولاً: الموافقة على إقامة مركزين مؤقّتين للمعالجة والطمر الصحي في كل من برج حمود – البوشرية ومصب نهر الغدير.

– الموافقة على إعادة فتح مطمر الناعمة لمدة شهرين لاستيعاب النفايات المتراكمة عن المرحلة السابقة وتطبيق القانون رقم 2014/280، المتعلّق بالحوافز المالية للبلديات المحيطة به.

– يحدّد مركز المعالجة والمطمر الصحي لقضاءي الشوف وعاليه في مرحلة لاحقة بالتشاور مع البلديات المعنيّة.

– الموافقة على توزيع النفايات الناتجة عن منطقة بيروت الإدارية في المراكز المستحدثة بموجب هذا القرار وفي معمل صيدا.

– يتمّ إنشاء وتطوير معامل المعالجة والفرز والمطامر الصحية وفق القواعد العلمية والبيئية بالتنسيق مع البلديات المعنيّة.

– ثانياً: تكليف وزيري المالية والداخلية والبلديات إعداد مشروع قانون للحوافز تُعطى للبلديات التي تقع في نطاقها معامل الفرز والمعالجة والمطامر الصحية. والموافقة على إقرار الدّفعة السنوية وهي ثمانية ملايين دولار قابلة للتمديد بقرار من مجلس الوزراء، لكل من البلديات التالية التي يقع في نطاقها المعامل والمطامر، وذلك ريثما يقرّ القانون وهي: برج حمود.الجديدة – البوشرية.الشويفات – برج البراجنة. والمنطقة الخدماتية الثانية (الشوف وعاليه). وتُدفع من حساب البلديات المستفيدة من معالجة وطمر نفاياتها في الصندوق البلدي المستقل.

– دفع مبلغ 6 دولارات عن كل طنّ من النفايات المتراكمة التي تصل إلى معمل الناعمة، تُحسم من مستحقّات البلديات المستفيدة في الصندوق البلدي المستقل.

– ثالثاً: تأكيد قرارات مجلس الوزراء المتعلّقة بالحل المُستدام، ولا سيّما:

– الإجراءات التنفيذية لتلزيم مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة باعتماد أحدث التقنيّات الضامنة لسلامة البيئة.

– حقّ البلديات أو اتحادات البلديات أو المناطق الخدماتية بأن تُدير معالجة نفاياتها على مسؤوليتها إذا أرادت بموافقة اللجنة المشكّلة بموجب البند (خامساً) من القرار رقم 1 تاريخ 2015/12/21.

– البدء بتطبيق مراحل الفرز من المصدر.

– رابعاً: تخصيص مبلغ خمسين مليون دولار لتغطية مشاريع إنمائية في البلدات المحيطة بكل مطمر من المطامر الثلاثة، وموزعة على أربع سنوات، على أن يُعدّ مشروع قانون برنامج لتمويل هذه المشاريع يُحال إلى المجلس النيابي.

– خامساً: الموافقة على طلب بلديّتي برج حمود والجديدة – البوشرية – السدّ استثمار الأراضي التي ستنتج عن ردم النفايات في نطاقها وفق الخرائط المرفقة والمحدّدة باللون الأحمر، وذلك وفق القوانين والأصول المرعيّة الإجراء باستثناء الأرض المخصّصة للإنشاءات العامة (محطة تكرير المياه المبتذلة).

– سادساً: الموافقة على طلب بلدية الشويفات استثمار الأراضي التي ستنتج عن ردم النفايات في نطاقها وفق الخرائط المرفقة والمحدّدة باللون الأحمر، وذلك وفق القوانين والأصول المرعية الإجراء على أن لا يكون هناك أي عائق لإقامة محطة لتكرير المياه المبتذلة ومعمل لمعالجة النفايات على مصبّ نهر الغدير بالتنسيق مع البلدية المعنية.

– سابعاً: تكليف وزير الداخلية والبلديات تشكيل لجنة من ممثّلي وزارات داخلية وبلديات، بيئة، المالية ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية وبمساعدة هيئات المجتمع المدني والـU.N.D.P لمراقبة آليات ومراحل التنفيذ، على أن تعمل هذه اللجنة تحت الإشراف المباشر لوزير الداخلية والبلديات.

وفي وقت لاحق، صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بيان، أوضح أنّ «التصوّر الذي وضعته اللجنة الوزارية لا يتضمّن إقامة معمل للمعالجة في برج حمود، وأنّ المقرّرات التي اتّخذها مجلس الوزراء في جلسته تنصّ على إقامة مركزين مؤقّتين للمعالجة والطمر الصحي في كل من برج حمود – البوشرية، ومصبّ نهر الغدير».

وأعلن مجلس الإعلام في حزب الكتائب، في بيان، أنّ «ما ورد في مقرّرات مجلس الوزراء عن أنّ خطة النفايات قد أُقرّت بالاجماع، غير صحيح، فوزراء الكتائب قد تحفّظوا عليها. فاقتضى التنويه».

وأوضح وزير البيئة محمد المشنوق، أنّ «المقترح هو فرز ومعالجة وتدوير (RDF) النفايات، وما يتبقّى منها يجري طمره»، متمنّياً في تغريدة عبر «تويتر» «ألّا تبدأ العراقيل لاختلاف الرؤية حول تفصيل هنا أو هناك، لأنّ البلد لا يحتمل، وشبعنا تنظير».

في المقابل، نفّذت مجموعة من الناشطين البيئيين، قبل ظهر أمس اعتصاماً رمزياً أمام مدخل مطمر الناعمة، رفضاً لإعادة فتحه، وتقدّم الشبان الدكتور أجود العياش، وأكّدوا «أنّ المطمر أُقفل ولن يُعاد فتحه أبداً»، ولفتوا إلى «أنّهم سيفترشون الأرض في الموقع منعاً لدخول الشاحنات»، وناشدوا المسؤولين «عدم جرّهم إلى تصعيد مواقفهم»، مؤكّدين «أنّهم سيبقون عند مدخل المطمر».

ومساء أمس قطع محتجّون على خطة معالجة أزمة النفايات، طريق الأوزاعي – خلدة، بالإطارات المشتعلة.

«الإنذار الأخير»

وكان ناشطو «طلعت ريحتكم» و«بدنا نحاسب» و«حلوا عنا» وحزب «الكتائب»، نظّموا أول من أمس تحرّكاً من ساحة ساسين مروراً بالسوديكو وصولاً إلى ساحة رياض الصلح، رفضاً للحلّ الموقت للنفايات من دون وضع خطة مستدامة للمعالجة تعتمد في شكل أساس على الفرز وليس المحارق، وإقرار المراسيم الخاصة بعملية الفرز، وإعطاء الصلاحيات للبلديات للمعالجة.

وجاء في تعليق لحملة «طلعت ريحتكم» على صفحتها على فايسبوك «المسيرة مستمرة، والإنذار لا يزال مرفوعاً في وجه السلطة... السبت نعرف أي نفايات ستُعالج: نفايات الشارع أم نفايات السياسة أم الاثنان معاً».

وألقى الناشط في الحراك المدني علي سليم، خلال تجمّع المتظاهرين في ساحة رياض الصلح، كلمة باسم المشاركين، قال فيها: «لقد خافوا منّا، ومن وجودنا في الشارع، واليوم كان الإنذار الأخير، ولن نصدّق أكاذيبكم».

أضاف، «اليوم المسيرة ليست موجّهة فقط للسلطة، بل للجميع، لنطالب بحقوقنا كمواطنين».

وتابع، «اليوم الطريق طويلة، لأنّ لاشيء يتغيّر في ليلة وساعة، واليوم نقول إنّ النفايات هي وصمة عار، ستلازم حكومة النفاق الوطني».

ودعا سليم الرئيس سلام إلى أن «يطّلع اللبنانيين على الخطة بالتفصيل ويُرفق المراسيم اللازمة».

وقال: «دخلنا في مرحلة جديدة، والاثنين سنشلّ الحركة في البلد، وللذين يسألون كيف. نقول لهم: هناك الكثير من الطرق. ومن هنا، نؤكّد أنّنا سنشلّ البلد من أجل مصلحة الناس وصحتهم».

وتمنّى وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب، على الحراك المدني «أن يبقى ضمن الإطار الذي يطالب فيه، وألّا يتعدّى على المدارس والطلاب، لئلّا يفشل».

وأعلنت حملة «طلعت ريحتكم»، في بيان أنه سيتم صباح اليوم إقفال الطرق المؤدية إلى بيروت ومداخلها «تعبيراً عن رفض سياسة الترحيل والمطامر في حل أزمة النفايات».

أرسلان

سياسياً، أكّد رئيس «الحزب الديمقراطي اللبناني» النائب طلال أرسلان خلال مؤتمر صحافيّ في دارته في خلدة أمس، أنّ «أهل الشويفات وبلديّتها وخبراء من الاتّحاد الأوروبي يجب أن يُشرفوا على أي بحصة ستوضع في مكبّ كوستابرافا – خلدة».

ودعا أرسلان إلى إقامة معامل لفرز النّفايات، لافتاً الانتباه إلى أنّه أعطى الحكومة «عدداً من الخيارات حول أراض يُمكن لها أن تُنشئ عليها مصانع للفرز، أصغرها أرض مساحتها 30 ألف متر».

واعتبر أنّ «مشهد ناعمة ثانية (في إشارة إلى مطمر النّاعمة) كارثة»، معتبراً أنّ «وضع المواطنين في خلدة أمام خيارين: إمّا ترك النفايات في مناطقكم أو عليكم أن تقبلوا بالمطامر هو دليل عقم وفشل الحكومة».

وشدّد أرسلان على أنّنا «في بلد مزرعة لا يوجد فيه حكم، إنّما مليء بالمحاصصات، وإذا فكّرت الدولة أنها ستستخدم مطمر الكوستابرافا بالطريقة العشوائية أو بالطريقة التي فكّرت بها فهي مخطئة جداً، ونحن سنُشرف على وضع أيّ بحصة في الكوستابرافا، وسنقدّم شكوى دولية لأنّ مطمري الكوستابرافا وبرج حمود مخالفين لاتفاقية برشلونة»، موضحاً أنّه « يجب ألّا نُخطئ بمسألة الرفض العشوائي، حتى لا نفتعل فتنة طائفية أو مذهبية في هذه المنطقة، وهذه من الخطوط الحمراء على مستوى الشويفات، ونحن والحزب التقدمي الاشتراكي على اتفاق تام، ولم نختلف لا من قريب ولا من بعيد على مقاربة مسألة مطمر الكوستابرافا، والتسويق بأنّ هذه الفكرة هي لـ«الاشتراكي» عار من الصحة».

واعتبر أرسلان أنّ قرار الحكومة أول من أمس في ما خصّ النفايات «مُخطئ على كافة المستويات»، محذّراً من أنّها ستواجه تبعات القرار بعد مدّة من الزّمن»، ومحذّراً من أنّه «في حال لم تتمّ إقامة مناقصات تستوفي الشّروط البيئية لمعالجة وتدوير النفايات، فإنّ الحكومة تؤجّل المشكلة أمام الشعب اللبناني».

كما استغرب «الإصرار والعناد غير المبرّرين على وضع النفايات على مداخل بيروت من الجهتين»، رافضاً أخذ الموضوع على عاتقه، أو «القبول بالفوضى العشوائية».

وأبدى أرسلان تقديره موقف الرئيس سلام، متمنّياً عليه أن «يعطي الخبز للخبّاز وأن يُبعد السياسيين عن الملف»، واصفاً ما وصلت إليه البلاد في أزمة النفايات بـ«المهزلة».

وكان أرسلان التقى في دارته قبل مؤتمره الصحافي تيمور جنبلاط، يرافقه وزيرا الزراعة أكرم شهيب والصحة وائل أبو فاعور، بحضور الوزير مروان خير الدين، نائب رئيس الحزب نسيب الجوهري، مستشار أرسلان سليم حمادة، مدير الداخلية في الحزب لواء جابر، ومدير مكتب أرسلان أكرم مشرفية.

وبحث المجتمعون في التطورات الأخيرة بشأن قرار الحكومة فتح مطمر في منطقة «الكوستابرافا» – الشويفات.

من جهته، قال عضو اللقاء الديمقراطي النائب علاء الدين ترو خلال رعايته نشاطاً رياضياً في بلدة مزبود في إقليم الخروب «دائماً يفاجئوننا بموضوع النفايات، وهذه تحصل للمرة الثالثة في إقليم الخروب، فيضعوا لنا موضوع النفايات فجأة وكأنّهم يدورون العالم كله حتى عكار والهرمل ولا يجدون مكاناً، ومن ثمّ يعودون إلى منطقتنا في الإقليم. قلناها ونكرّرها، اليوم نحن ضدّ أن نكون مكبّاً للنفايات في أي منطقة من الإقليم، وهذا ليس رفضاً بالسياسة ولا بالطائفية ولا بالمذهبية، لكن من يريد اليوم أن يغرينا بالحوافز، كنا نتمنّى منه أن يساعدنا في الإنماء. نحن رفضنا الإتيان بالنفايات إلى إقليم الخروب، وهذا كان موقف إجماع داخل اتحاد البلديات وداخل أحزاب المنطقة وأبنائها وفاعلياتها». ودعا اتحاد بلديات الإقليم والبلديات والنوّاب وفاعليات المجتمع إلى «التكاتف والتضامن والتعاون من أجل معالجة نفاياتنا في قرى وبلدات الإقليم».

«الشعبي الناصري»

ورفض «التنظيم الشعبي الناصري»، في بيان، خطة النفايات الجديدة التي أقرّتها الحكومة، واعتبر أنّها «لا ترتكز على ركائز بيئية وصحية، وإنّما تعبّر عن فشل السلطة وعجزها وفسادها»، كما رفض «إدخال أي كميّة من النفايات إلى صيدا»، مؤكّداً أنّ «سكان المدينة لن يسمحوا بقيام جبل نفايات جديد على شاطئها». ودعا «منظمات الحراك الشبابي والشعبي وسائر المواطنين إلى التحرّك، تصدّياً لهذه المجزرة الجديدة بحق الإنسان والبيئة والصحة العامة».

الحركة البيئية

واعتبرت «الحركة البيئية اللبنانية»، في بيان، أنّ الحكومة خرقت اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط المعروفة بـ«اتفاقية برشلونة»، والتي وقّع عليها لبنان منذ أربعين عاماً، عبر إقرارها «أربعة مطامر سوف تملأ البحر عصارة، وتُعتبر علمياً مئة مرة أخطر من المجارير».

ورأت أنّ «مطمر الناعمة – عين درافيل، الذي سوف يدفن حوالى 400.000 طن، من النفايات المتراكمة، ويُنتج عصارات تدوم لعشرات السنين، والمطمر الذي سيُقام قرب المطار في المنطقة المعروفة باسم مسبح كوستا برافا، ومطمر برج حمود والمطمر الأخير في ساحل الجديدة، سوف تبقى لمدة 4 سنوات من أجل هدفين: كسب أراض في البحر وجهوزية المحارق الساحلية، التي سوف تحرق «نفَسَنا».

عمّال المرفأ

بدورها أعلنت نقابة موظفي وعمال مرفأ بيروت، أنّ «طاقة منطقة المرفأ قد استُنفذت»، وطالبت «بإزالة أكوام النفايات فوراً عن مداخل المرفأ ومحيطه، والعمل على رشّ المبيدات والمعالجة الصحية السليمة في هذا الإطار، وهذا دور وزارة الصحة والمنظمات البيئية، ودعوة الجمعيات البيئية والمسؤولين إلى وقفة واحدة مع نقابة موظفي وعمّال مرفأ بيروت لوقف العمل بالمكبّ المُستحدَث على مدخل المرفأ».

ودعت في بيان «الرئيس المدير العام ومجلس الإدارة إلى المبادرة الفورية إلى اتّخاذ القرار الحكيم بإخلاء منطقة المباني الإدارية ومحيطها من الجهاز البشري الإداري إلى منطقة أكثر أماناً صحيّاً وبيئياً (تأهيل مبنى الصناعيين في المنطقة الحرة)، والمبادرة إلى تحرّكات لشرح هذه الوقائع، والدعوة إلى إضراب تحذيري ومواقف تصعيدية في هذا الإطار، تُعلن في وقت قريب إذا بقيت الأمور على حالها».

«المرابطون»

إلى ذلك، أحيا مجلس محافظة بيروت في حركة الناصريين المستقلين – المرابطون يوم المرأة العالمي عبر ندوة حوارية في قصر الأونيسكو بعنوان «بيئة النفايات ومخاطر انتشار الأوبئة الجرثومية ومكافحتها»، حاضر فيها رئيس قسم الأمراض الجرثومية في الجامعة الأميركية الرئيس السابق لبلدية صيدا الدكتور عبد الرحمن البزري، الذي ألقى محاضرة هدفها التوعية وشرح المخاطر الصحية لانتشار جبال النفايات في لبنان، مؤكّداً أنّ «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

جانب من جلسة مجلس الوزراء

أرسلان خلال مؤتمره الصحافي

قطع طريق الأوزاعي

استنكار لبناني وعربي تصنيف حزب الله «إرهابياً»: العدو الصهيوني يفرض إملاءاته على السعودية

تواصلت ردود الفعل المستنكرة تصنيف بعض أعضاء الجامعة العربية حزب الله «منظّمة إرهابية»، ورأت أنّ المقصود بهذا التصنيف «ليس حزب الله، وإنذما نهج المقاومة» معتبرةً أنّ العدو الصهيوني باتَ بعد اللقاءات المتكرّرة بين قادته وأمراء السعودية يفرض إملاءاته عليها وعبرها على جامعة الدول العربية.

«تجمّع العلماء»

وفي السياق، قال «تجمّع العلماء المسلمين» في بيان: «أخيراً أصدر حكام العرب قراراً يدينون به أنفسهم ويضعونها إلى جانب العدو الصهيوني في المحور نفسه، ولم يبقَ أمامهم سوى أن يدعو الكيان الصهيوني ليرأس جامعتهم، إذ إنهم يخدمون هذا الكيان أكثر ممّا تخدمه الأحزاب الصهيونية نفسها».

وأضاف في بيان: «أنّنا في التجمّع إذ لا نستغرب هذا القرار الجائر من قِبَل الجامعة العربية باعتبار حزب الله منظمة إرهابيةً، نُعلن أنّ الصراع اليوم انحصر كما كان في كل يوم مضى بين نهجين، نهج مقاوم وملتزم تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، ونهج آخر متكامل مع الصهاينة ويسعى معها للقضاء على النهج الأول».

ونوّه بـ«الموقف الذي اتّخذه وزير الخارجية جبران باسيل في الاجتماع»، معتبراً أنّه «الموقف العربي الأصيل المعبّر عن النهج المقاوم الذي يتبنّاه لبنان، والمعبّر عن الشرف العربي الحقيقي»، مشيداً أيضاً بموقف وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري «الذي أثلج صدورنا، وأحسسنا معه بعمق العلاقة التي تربطنا بالشعوب العربية كافّة، والشعب العراقي خاصة».

صالح

وأصدر الأمين العام للمؤتمر العام للأحزاب العربية قاسم صالح بياناً، جاء فيه: «يأتي القرار الصادر عن مجلس وزراء الخارجية لجامعة الدول العربية بتصنيف حزب الله منظمة إرهابية ليؤكّد مرة جديدة على ارتهان هذه الجامعة للسياسات العدوانية للمملكة العربية السعودية ضدّ حركات المقاومة في الأمة خدمةً لأعدائها، وخصوصاً العدو الصهيوني الذي باتَ بعد اللقاءات المتكرّرة بين قادته وأمراء المملكة يفرض إملاءاته عليها وعبْرها على جامعة الدول العربية، وما ردود فعل رئيس حكومة العدو وعدد من الوزراء الصهاينة الذين رحّبوا بهذا القرار المُشين سوى دليل واضح على حجم التنسيق مع العدو.

إنّ الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية إذ تُدين هذا القرار المشبوه، فإنّها تُعبّر عن دعمها ووقوفها مع حزب الله وسائر القوى المقاومة في فلسطين، لأنّها وحدها حققت الانتصارات وهزمت الجيش الصهيوني والإرهاب التكفيري ورفعت رايات العزّة والكرامة في أرجاء أمتنا، ولا يمكن لأي عاقل أو شريف أن يصنّف من يواجه الإرهاب ويهزمه إرهاباً.

ونتوجّه بالتحية إلى الدول التي رفضت هذا القرار، وإلى الشعوب التي تحرّكت بحشود عارمة مُعلنةً إدانتها ورفضها للقرارات التي صدرت عن مجلس التعاون الخليجي وعن مجلس وزراء الداخلية العرب، ونرى أنّ هذه الهبّة الكبيرة هي التي تعبّر عن ضمير الأمة، وتؤكّد تمسّك الشعوب بخيار المقاومة وبالقضية الفلسطينية التي هي وحدها بوصلة العرب والعروبة.

كما ندعو جميع أحرار الأمة وقواها الحيّة إلى المزيد من التحرّكات والوقفات التضامنيه مع المقاومة، وممارسة كل أشكال الضغط على الحكومات التي شاركت في اتّخاذ هذا الإجراء الظالم للعودة عنه وإلغائه».

بدوره، اعتبر رئيس جمعية «قولنا والعمل» الشيخ أحمد القطّان، أنّ قرار جامعة الدول العربية «ردّة فعل طبيعية على مقاومة لبنانية أثبتت قدرتها على الانتصار على العدو الصهيو ـ تكفيري».

وسأل في تصريح: «ماذا قدَّمت جامعة الدول العربية للأمة الإسلامية والعربية عموماً، للقضية الفلسطينية خصوصاً؟ وهل باتتْ هذه الجامعة ممرّاً ومقرّاً للقرارات الصهيونية الأميركية التكفيرية؟» معتبراً أنّ «محاربة حزب الله، وتصنيف كل حركات المقاومة منظّمات إرهابية ولا سيما في فلسطين المحتلة، ليس المقصود به حزب الله وإنّما نهج المقاومة».

وطالب «الحركات المقاومة وكل أحرار العالم بوقفة مع نفسها من خلال رفع الصوت في وجه من يريد تحويل الجهاد إلى إرهاب، والخنوع والخضوع للعدو الصهيوني التكفيري اعتدالاً».

أمّا بالنسبة لحزب الله قيادة ومجاهدين، فقال: «إذا كان هناك من أمر يُضاف إلى سجلّات الشرف الذي يسجّل إنجازات حزب الله، فإنّ من أوسمة الشرف أن تسجّلوا بأنّ جامعة الخزي والعار اعتبرتكم منظمة إرهابية، وهذا لن يزيدنا وكل شرفاء الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم إلا تمسّكاً بدعم خيار المقاومة».

ورأى إمام «مسجد الغفران» في صيدا الشيخ حسام العيلاني، أنّ هذا القرار «لا يُعبِّر عن الموقف العربي الصحيح، لأنّ حزب الله يجب أن يوضَع على لائحة الشرف، علماً أنّه حقق ما لم تستطع أن تحقّقه كل الجيوش العربية».

أحزاب وقوى عربية

كما دانتْ شخصيات وأحزاب وجمعيات عربية في بيان مشترك القرار، معتبرةً أنّه «عربيٌّ عربيّ رسميّ فاضح، وسقوط بالعمالة للعدو الصهيوني ومراكز رأس المال، يُسفر عن الوجه الحقيقي للأنظمة العربية المرتهنة للإمبريالية الأميركية، والتي لا تُعبِّر عن إرادة ومصالح شعبنا العربي.

وأكّدت «أنّ هذه القوى والأنظمة التي أخذت تتولّى القيام بالمهام التي كان العدو الصهيوني يؤدّيها لشق الصف العربي وخلق الفتن الطائفية والمذهبية لإشعال حرائق الفتن والاقتتال الداخلي والنَّيْل من المقاومة، العلامة المشرقة في التاريخ العربي والإطاحة بها، بعد عجز واشنطن وحلفائها وأدواتها المُشينة».

وأعلنت «تأييدها المطلق لحزب الله ولمحور المقاومة في تصدّيهم للعدو الصهيوني ومشروع الهيمنة الأميركي الأطلسي»، وأهابتْ «بجماهير شعبنا العربي وكل قواه السياسية الحيّة التظافر والتضامن مع حزب الله ومحور المقاومة، والسّعي لإعادة بناء حركة التحرر العربي».

وفي اليمن استنكرت الأحزاب والقوى السياسية والفعاليات الوطنية والهيئات الرسمية والنقابات العمالية ومنظمات الحقوقية والقانونية والعاملة في حقوق الانسان، «القرار الخليجي الأميركي الصهيوني باعتبار حزب الله منظمة إرهابية»، مشيدةً بـ«المواقف المشرفة لحزب الله وأمينة العام السيد حسن نصر الله في رفض العدوان على اليمن ومناصرة القضية الفلسطينة والقضايا القومية».

الراعي: كيف يمكن تبرير الوصول بالبلاد إلى هذه الحالة من التفكك والانحلال؟

سأل البطريرك الماروني بشارة الراعي خلال قدّاس في بازيليك سيدة لبنان – حريصا أمس، المسؤولين السياسيين في البرلمان والحكومة والمؤسسات العامة والأحزاب «كيف يمكن تبرير الوصول بالبلاد إلى هذه الحالة من التفكك والإنحلال؟ هل من مبرر بعد اليوم، ومن باب الضمير الوطني، لإبقاء سدّة الرئاسة في فراغ منذ سنة وعشرة أشهر؟ ولتعطيل عمل المجلس النيابي المسؤول عن التشريع والمساءلة والمحاسبة طيلة هذه المدة؟ ولجعل الحكومة في حالة تعثر واللاقرار؟ ولفتح الأبواب على مصراعيها لتفشي الفساد في الإدارات العامة، ولتغطية المفسدين المجرمين؟ وإلى متى هذا التجني السافر على الدولة والشعب، وعلى مصير الأمّة بأسرها الذي يطالب به الشعب بتظاهرات متواصلة مع ما تقتضي من تضحيات؟».

وعلى مستوى الشرق الأوسط، سأل الراعي «أليس العمى الداخلي النابع من مصالح الدول الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، هو الذي افتعل الحروب وموّلها ومدّها بالسلاح والمرتزقة، وحجّر قلوب حكام الدول شرقاً وغرباً، فلا يرون قهر السكان الأبرياء الذين يهجروه بالملايين من سورية والعراق وفلسطين وسواها؟ وأولئك الذين يسقطون يومياً ضحايا الإرهابيين ولا يرون المشردين والتائهين على أبواب الدول وقد خسروا جنى العمر؟».

الراعي لدى وصوله إلى حريصا

مراد: الحوار مطلوب لإزالة الاحتقان في الشارع واللقاء مع الحريري إيجابي وسيتواصل

رعى رئيس «مؤسسات الغد الأفضل» النائب السابق عبد الرحيم مراد الغداء الذي أقامته معاهد البقاع المهنية والفنية والصناعية في مطعم الجامعة اللبنانية الدولية – الخيارة بمناسبة عيد المعلم.

وحضر الغداء إلى جانب الوزير مراد وعقيلته، مدراء المعاهد والمراكز والمؤسسات التربوية والجامعة اللبنانية الدولية، وحشد من أساتذة المعاهد.

وألقى مراد كلمة هنّأ فيها المعلمين بعيدهم والأمهات بقرب حلول عيد الأم، مجدّداً «العزم على استمرار مسيرة البناء التي بدأت منذ حوالي أربعة عقود في خدمة المجتمع»، مشيراً إلى أنّ «حسن مراد يسعى إلى إيصال الخدمات إلى الناس في قراهم وبلداتهم من خلال آليات جرف الثلوج والحقيبة المدرسية والحقيبة الصحية والكشاف والخدمات الصحية، وغيرها».

وفي الموضوع الوطني أشار مراد إلى أنّ «الحوار بين أبناء الوطن مطلوب لإزالة الاحتقان داخل الشارع السنّي، وإيجاد الحلول للقضايا الوطنية، وفي هذا الإطار كان اللقاء مع دولة الرئيس سعد الحريري الذي سبقته لقاءات مع مسؤولين في تيار المستقبل». مؤكّداً أنّ اللقاء مع الحريري «كان إيجابياً، وأنّ نقاط التوافق غلبت على أجواء الاجتماع»، ولفتَ إلى أنّ «مساحة التلاقي مع الرئيس الحريري أوسع من مساحة الخلاف، وأنّ الحوار واللقاءات ستستمرّ بهدف تعزيز الوحدة الوطنية».

ورأى أنّ «علّة لبنان في هذا النظام الذي يورثنا المشاكل، وأنّ الحل الجذري لمشاكلنا يكون باعتماد قانون انتخاب عصري يعتمد النسبية والدائرة الواحدة، أو عدّة دوائر»، مشدّداً على»ضرورة تطمين المسيحيين والتمسّك بهم بغية الحفاظ على الصيغة اللبنانية الفريدة في العيش المشترك».

وفي الختام تسلّم مراد درعاً تقديرية من إدارات المعاهد، كما سلّم درعاً لكلٍ من الأستاذين سعيد درويش ومحمد الحاج أحمد تقديراً لعطائهم.